**المحور الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن**

يقصد بأسس الاستدامة في إدارة المدن، اﻷبعاد المختلفة ﻻستدامة المدن، وعلى وجه التحديد البعد السياسي من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، والبعد الفني المتمثل ﻓﻲ تفعيل شبكات صناﻋﺔ السياسة، البعد الثقاﻓﻲ الذي يعرض أﻫﻤﻴﺔ اﻋﺘﺒﺎرات التراث والهوية للمدينة المستدامة، والبعد اﻹيكولوجي أو البيئي الذي يدرس إمكانية التوظﻴف اﻷمثل للموارد المتاحة.

**أولا-البعد السياسي:تفعيل دور المجتمع المدني**

تلعب هيئات المجتمع المدني دورا محوريا ﻓﻲ تحقيق التنمية المستداﻤﺔ والوصول إلى مدينة مستدامة من خلال ﻋﻤﻠﻴﺔ البناء الاجتماعي. بل إن ذلك الدور تزايد ﻓﻲ العقود اﻷخيرة نتيجة للمتغيرات السياسية واﻻقتصادية و اﻻجتماعية التي شهدﻫﺎ العالم ككل، بما ﻓﻲ ذلك الدول النامية .

أما السؤال المطروح والمتعلق بكيفية مساهمة المجتمع المدني ﻓﻲ الوصول إلى المدن المستدامة ﻓﻲ المناطق المحلية النامية ﻓﺈن اﻹجابة ﻋﻠﻴﻪ تبقى مرهونة بمسألتين: اﻷولى ﻫﻲ طﺒﻴﻌﺔ العلاﻗﺔ التي تربط المجتمع المدني بالدولة والثانية تتعلق بالمجتمع المدني ﻓﻲ حد ذاته.

إن نجاح المجتمع المدني ﻓﻲ التأثير إيجابيا ﻋﻠﻰ ﻋﻤﻠﻴﺔ التنمية يرﺘﺒط بطبيعة اﻹطﺎر القانوني الذﻲ تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، بمعنى هل هو إطﺎر ﻗﺎنوني منظم أم مقيد؟.كما يرتبط اﻷمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جديتها ﻓﻲ التعامل معه ، ﻓﺈذا كانت ثمة إرادة جادة للتعاطﻲ معه إيجابيا حصل تغيير كبير ﻋﻠﻰ مستوى التنمية المستداﻤﺔ، بحكم أن المجتمع المدني أكثر ﻗدرة ﻋﻠﻰ الوصول إلى القواﻋد الشعبية وأكثر ﻓﺎﻋﻠﻴﺔ ﻓﻲ ملامسة هموم الجماﻋﺎت المستهدﻓﺔ.

من ناحية ثانية تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني ﻋﻠﻰ التأثير ﻓﻲ التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من ﻗدرات إدارية وﻤؤسسية، كبناء الهياﻜل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماﻋﻲ بين نشطائه، وﻓﺎﻋﻠﻴﺔ مهاراتهم اﻻتصالية، وﻗدرتهم ﻋﻠﻰ التخطيط اﻻستراتيجي أو ما يطلق عليه ﻋﻤﻠﻴﺔ بناء القدرات من أجل تحقيق المدينة المستدامة.

أﻤﺎ المجموﻋﺔ الثانية من المحددات ﻓﺘرتبط بالقدرة ﻋﻠﻰ بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح ﻓﻲ إﻗﺎمة تحالفات وشبكات ﻓﻲ ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض وبينها وبين كافة اﻷطراف الفاﻋﻠﺔ ﻓﻲ ﻋﻤﻠﻴﺔ التنمية محليا وﻋﺎلميا. يضاف إلى ذلك ﻗدرة المجتمع المدني ﻋﻠﻰ تحديد احتياجات المجتمع المحلي، و هو ما يتطلب إشراك المجتمع ﻓﻲ تحديد المشروﻋﺎت والتخطيط لها و تدبير التمويل و تنفيذها و متابعتها. وذلك ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية و بناء الثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات ﻏﻴر الحكومية.

**ثانيا-البعد الفني : تفعيل شبكات صناﻋﺔ السياسة**

يحتاج تحقيق أهداف الإستراتيجيات الوطﻨﻴﺔ للتنمية المستدامة إلى إصلاح جوهري ﻷدوات السياسات وصناعتها. لذلك يجب (ﻓﻲ أي دولة ) تقييم مدى ﻓﺎﻋﻠﻴﺔ أدوات السياسات الحالية وإدخال أدوات جديدة، خاصة اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ الحواﻓز التي تشجع السوق والعمل ﻋﻠﻰ تطبيقها بشكل واسع.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستداﻤﺔ مجموﻋﺔ من أدوات السياسات للمساﻋدة ﻓﻲ تحقيقها، ومنها: اﻷدوات التشريعية، اﻷدوات الخاصة بإصلاح السوق، اﻷدوات الوﻗﺎئية، اﻷدوات اﻻﻗﺘﺼﺎدية، اﻷدوات التي تتناول رﻓﻊ الوﻋﻲ.

**1- الأدوات التشريعية:**

إن اﻷدوات التنظيمية (التشريعية) كانت النتاج اﻷول ﻷدوات السياسة البيئية التي وضعت ﻓﻲ الستينات والسبعينات، ويشار إليها أحيانا بسياسات "السيطرة والتحكم ."

وتضم اﻷدوات التنظيمية اﻷكثر استخداما: المعايير البيئية كمعايير الانبعاثات، المنتجات والتصاريح، العقوبات ، وأدوات الرﺼد.

**- المعايير البيئية:** إن تحديد المعايير البيئية ﻓﻲ حاجة إلى اتفاق واضح حول أهداف نوعية البيئة المرﻏوب ﻓﻴﻬﺎ، والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف. هذا و يمكن أيضا وضع معايير بيئية قياسية بالرجوع إلى مفهوم أﻓﻀل التكنولوجيات المتاحة. من ناحية أخرى ﻓﺈن التأثير ﻋﻠﻰ القطاﻋﺎت اﻻﻗﺘﺼﺎدية والقضايا الاجتماعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف، التي يجب أن تتحملها الصناﻋﺔ وﻓﻰ النهاية المستهلك. وتؤدي مثل هذه التكاليف إلى ﻓﻘدان التناﻓس ﻓﻲ بعض الصناﻋﺎت، وبالتالي تؤدي إلى البطالة، والمشكلات اﻻجتماﻋﻴﺔ .

هذا وتحدد معايير الانبعاثات الحد اﻷﻗﺼﻰ المسموح به من تركيز الملوثات أو حمل التلوث للوسط البيئي كما توضع معايير البيئة المحيطة لحماية اﻹنسان ﻋﻨد اﻻستنشاق أو تناول اﻷطﻌﻤﺔ (ﻋﻠﻰ سبيل المثال: معايير جودة الهواء). وتحدد معايير المنتج الحد اﻷﻗﺼﻰ لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة اﻹنسان ﻓﻲ المنتج. ومن أمثلة هذه المواد تركيز الرصاص و الكبريت ﻓﻲ الوﻗود .

إن تصاريح استخدام الموارد البيئية وصرف الملوثات من اﻷدوات التقليدية المستخدمة والتي تهدف إلى حماية نوﻋﻴﺔ البيئة والموارد الطبيعية من خلال ﻓرض القيود ﻋﻠﻰ بعض أنشطة التنمية. تعتمد التصاريح ﻋﻠﻰ معايير نوعية البيئة (اﻻنبعاثات،التكنولوجيا،أو معايير جودة البيئة المحيطة). تستخرج التراخيص لفترة ﻤﺤدودة ﻤن الوﻗت للتحكم اﻹداري ﻓﻲ استخدام الوسط البيئي والموارد. ﻋﻠﻰ سبيل المثال: صرف مياﻩ الصرف ﻏﻴر المعالجة، اﻻنبعاثات الغازية، أو التخلص من النفايات الخطرة أو اﺴﺘﺨراج المياﻩ الجوﻓﻴﺔ، و اﺴﺘﻐﻼل الموارد المعدنية،.... تخضع إلى استخراج التصاريح التي تمنح بناءاً ﻋﻠﻰ تواﻓق هذه الأنشطة مع المعايير و اﻷهداف المحددة.

**- الغرامات البيئية:** تفرض كإجراء لتطبيق نظام التصاريح والتراخيص البيئية، والهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة. ﻓﺈذا ﻗﺎم نشاط ما بمخالفة الشروط التي تنص ﻋﻠﻴﻬﺎ التصارﻴﺢ (مخالفة المعايير المحددة)، أو مارس التصريف دون تصريح ﻓﺈن الشخص المسؤول أو المنشأة تخضع للغرامات البيئية، التي ﻋﺎدة ما تتكلف أضعاف رسوم استخراج التصاريح. هذا ويمثل مستوى الغرامات أهمية من أجل تحقيق اﻹلزام و اﻻلتزام.( الغرامات المنخفضة التكلفة تعتبر ﻏﻴر كاﻓﻴﺔ لضمان التوافق، بينما تواجه الغرامات المرتفعة صعوبة ﻓﻲ التطبيق).

**- اﻻتفاق التطوﻋﻲ** (المواثيق): تمثل اﻻتجاﻩ الجديد للأدوات التنظيمية حيث يمكن تعريفها كاتفاق بين الجهة التنظيمية (المختصة) والمؤسسة الصناﻋﻴﺔ للوصول إلى هدف بيئي محدد ﻓﻲ إطﺎر زمني معين (توﻓﻴق اﻷوضاع البيئية). وﻓﻲ حالة ﻋدم تحقيق الهدف، يمكن للجهة التنظيمية ﻓرض إجراءات اﻹلزام اﻷخرى. وتتميز المواثيق، ﻤﻘﺎرنة باﻷدوات التنظيمية اﻷخرى: مرونتها (تعتمد المواثيق ﻋﻠﻰ التفاوض)، وتمنح الجهة المتسببة ﻓﻲ التلوث الوﻗت اللازم للتعديل أو وضع خطة عمل لتحقيق اﻷهداف البيئية الموضوﻋﺔ.

**- الرصد وإصدار التقارير:** من العناصر الهامة للإلزام بتوﻓﻴق اﻷوضاع، ﻓﺒدون المتابعة المنتظمة والدﻗﻴﻘﺔ والمنهجية لن تحقق أي من اﻷدوات هدﻓﻬﺎ. وهناك نوﻋﻴن من الرصد والمتابعة يجب إتباﻋﻬما للتأكد من التواﻓق مع التشريعات البيئية وﻫﻤﺎ:

* متابعة البيئة المحيطة ﻓﻲ جميع اﻷوساط (هواء، مياﻩ، تربة) للتأكد ﻤن تواﻓﻘﻬﺎ مع معايير الجودة البيئية.
* الرصد الذاتي الذي تقوم به المؤسسات الصناﻋﻴﺔ لتقييم تأثيراتها البيئية ومدى تواﻓﻘﻬﺎ مع التصاريح البيئية.

2-**اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ الحوافز للتشجيع ﻋﻠﻰ تصحيح السوق:** تعتبر اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ الحواﻓز هي الجيل الثاني ﻷدوات السياسات البيئية التي تمت صياﻏﺘﻬﺎ و إﻋﻤﺎلها ﻓﻲ الثماﻨﻴﻨﺎت والتسعينات ﻓﻲ الوﻻيات المتحدة و الاتحاد الأوربي وﻤن الممكن اﻋﺘﺒﺎرﻫﺎ استجابة بديلة لعيوب النظم واللوائح.

وتعتبر ﻓﻜرة اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ التحفيز أن الحواﻓز اﻻﻗﺘﺼﺎديةيمكن أن تشجع العملية المصممة لتحقيق الهدف البيئي، كما أن تطبيقها يتسم بالمروﻨﺔ وذاتية الدﻓﻊ ويساهم ﻓﻲ التشجيع أكثر من النظم واللوائح البيئية. وﻤن أهم أهداف اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ التحفيز إﻗﻨﺎع اﻷﻓراد والشركات بخفض تأثيرهم ﻋﻠﻰ البيئة من خلال تغيير حوافزهم اﻻﻗﺘﺼﺎدية وتسمح بوجود حالة من اﻻختيار. ومن الممكن أن تحقق اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ التحفيز نتائج سريعة كما أنها أﻗل من اﻷدوات التنظيمية من حيث التكلفة.

و من أكثر اﻷدوات المبنية ﻋﻠﻰ التحفيز استخداما: الضرائب والرسوم، والدعم .

**- الضرائب والرسوم البيئية**: ﺘﻨﻘﺴم الضرائب والرسوم البيئية إلى ضرائب و رسوم ﻋﻠﻰ اﻻنبعاثات الملوثة للبيئة وضرائب و رسوم ﻋﻠﻰ المنتجات. تضم اﻷمثلة ضريبة الكربون، والضريبة ﻋﻠﻰ الوﻗود المحتوي ﻋﻠﻰ الرصاص، وضريبة ﻋﻠﻰ المبيدات الحشرية أو ضريبة ﻋﻠﻰ المداﻓن الصحية. كما يستلزم التطبيق الفعال للضرائب والرسوم البيئية وجود مؤسسة قوية للإلزام ونظام رصد ﻓﻌﺎل. هذا ويمكن تخصيص إيرادات الرسوم البيئية للأﻏراض البيئية أو صنادﻴق البيئة التي تستثمر الموارد المالية كقروض ميسرة أو منح ﻓﻲ المشروﻋﺎت البيئية.

**- رسوم المستهلك**: تفرض رسوم المستهلك ﻋﻠﻰ توفير خدمات مياﻩ الشرب والصرف الصحي وجمع المخلفات والتشجيع ﻋﻠﻰ اﻻستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما ﻓﻲ ذلك المعادن والبترول واستخراج المياﻩ. هذا باﻹضاﻓﺔ إلى رسوم دخول مناطق المحميات الطبيعية. وتعتبر هذﻩ اﻷداة من اﻷدوات الهامة للإدارة البيئية المحلية ومن المهم أن تفرض هذﻩ الرسوم حسب الكمية أو الحجم (الرسوم ترتبط بحجم المياﻩ المستخدمة أو حجم المخلفات المتولدة ).

- أما **الدﻋم** ﻓﻬو ﻋﻜس الرسوم وﻴﻬدف إلى تشجيع سلوك مرﻏوب مثل استهلاك المنتجات والخدﻤﺎت من خلال المنح أو القروض الميسرة أو اﻹﻋﻔﺎء الضريبي.

تضم أمثلة أوجه الدﻋم: دﻋم توليد الطاﻗﺔ من المصادر ﻏﻴر التقليدﻴﺔ ، دﻋم استخدام الوﻗود ﻗﻠﻴل التأثير على البيئة، أوجه الدﻋم الزراﻋﻲ لتوﻓﻴر منتوج معين أو تصدير منتجات زراﻋﻴﺔ. ومن أضرار أوجه الدﻋم أنها تستهلك اﻹيرادات العامة ومن الممكن إساءة استخدامها(ﺘﺼل إلى ﻤﺘﻠﻘﻲ ﻏﻴر مقصود).

**- الرهونات *–* التأمين**: تشجع المستهلك أو المنتج ﻋﻠﻰ التخلص اﻵمن من المنتجات**/**المخلفات التي يمكن أن تتسبب ﻓﻲ التلوث. وتعمل من خلال إضاﻓﺔ رسوم إضاﻓﻴﺔ ﻋﻠﻰ سعر المنتج، تسترد ﻋﻨد إﻋﺎدتها أو التخلص منها بطريقة آمنة. وينتشر استخدام هذﻩ الطريقة مع الزجاجات وعلب الصفيح واﻷواني المصنوﻋﺔ من البلاستيك والبطاريات...إلخ.

3-**اﻷدوات الوﻗﺎئية:**

تهدف اﻷدوات الوﻗﺎئية إلى ﻓﺤص ﻋﻤﻠﻴﺔ التنمية للتأكد من أن المشروﻋﺎت والبرامج والمنتجات ﻻ تسبب ﻓﻲ تأثيرات سلبية ﻋﻠﻰ البيئة أو المجتمع والهدف من هذﻩ اﻷدوات ضمان تحقيق الفهم الجيد للتأثيرات الجانبية للمشروﻋﺎت أو المنتجات ﻋﻠﻰ البيئة والصحة العامة حتى يأخذها صناع القرار ﻓﻲ اﻻﻋﺘﺒﺎر:

**- تقييم الأثر البيئي**: أداة توﻗﻌﻴﺔ لتحديد وتقييم وتخفيف اﻵثار البيئية و اﻻجتماعية و اﻵثار اﻷخرى المرتبطة بالمشروﻋﺎت. الهدف اﻷساسي من تقييم اﻷثر البيئي ﻫو تيسير ﻋﻤﻠﻴﺔ اتخاذ ﻗرار سليم ومتكامل يضم اﻻﻋﺘﺒﺎرات البيئية بوضوح .

**- التقييم البيئي اﻻستراتيجي**: يعتبر أداة لتناول اﻻﻋﺘﺒﺎرات والعواﻗب البيئية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة. ويتشابه مع منهجية تقييم اﻷثر البيئي لكن ﻋﻠﻰ مستوى السياسات ويأخذ ﻓﻲ اﻻﻋﺘﺒﺎر اﻵثار التراكمية للمشروﻋﺎت المقترحة.

**- تقييم اﻷثر اﻻجتماعي**: يقوم بتحليل ومتابعة اﻵثار اﻻجتماﻋﻴﺔ المرﻏوب ﻓﻴﻬﺎ وﻏﻴر المرﻏوب ﻓﻴﻬﺎ، اﻹيجابية والسلبية لعملية التنمية. يتناول تقييم اﻷثر اﻻجتماﻋﻲ التأثيرات اﻷخلاﻗﻴﺔ، والثقاﻓﻴﺔ، والمؤسسية، والسياحية، والفقر.... وتعتمد ﻋﻠﻰ المشاركة القوية للمجموﻋﺎت المستهدﻓﺔ والجهات المعنية .

**- تقييم اﻻستدامة**: أداة جديدة نسبيا لتقييم مدى استدامة السياسات والخطط والبرامج والمشروﻋﺎت معتمدة ﻋﻠﻰ الخبرة المكتسبة ﻤن تقييم اﻷثر البيئي.

**- تقييم دورة الحياة**: أداة لتقييم اﻵثار البيئية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة. كما تختبر اﻵثار البيئية الكلية للمنتج من خلال كل مرحلة من مراحل حياته: ابتداء من الحصول ﻋﻠﻰ المواد الخام وصوﻻ إلى تصنيعه ﻓﻲ المصنع وبيعه ﻓﻲ السوق واستخدامه ﻓﻲ المنزل والتخلص منه (ﻋن طريق الحرق أو الدﻓن أو إﻋﺎدة التدوير...) .

**4-اﻷدوات اﻻﻗﺘﺼﺎدية:**

يمكن للسياسات اﻻﻗﺘﺼﺎدية مثل السياسة المالية، وحقوق الملكية، وتحرير السوق والتجارة، وتسعير الطاﻗﺔ، وأوجه الدﻋم الزراﻋﻲ...الخ أن تساﻋد ﻓﻲ سياسات التنمية المستدامة.

هذا والجدير بالذكر أن بعض أدوات السياسات اﻻﻗﺘﺼﺎدية يمكن أن تحقق ﻓوائد سريعة للبيئة. ﻋﻠﻰ سبيل المثال، تحرير أسعار الطاﻗﺔ والمواد الخام مما يؤدي إلى توﻓﻴر الطاﻗﺔ والمواد الخام وبالتالي تحقيق المناﻓﻊ البيئية. ظﻬرت هذﻩ الصلة بوضوح ﻓﻲ الدول التي تحولت من اﻻﻗﺘﺼﺎد الموجه إلى اﻗﺘﺼﺎد السوق. حيث حققت الزيادة ﻓﻲ أسعار الطاﻗﺔ المدﻋﻤﺔ والوﻗود الفوائد البيئية (انخفاض اﻻنبعاثات واستخراج الموارد الطبيعية) والفوائد اﻻﻗﺘﺼﺎدية من حيث كفاءة استخدام الطاﻗﺔ .وبالتالي تتحقق الفوائد اﻻﻗﺘﺼﺎدية والبيئية ويطلق ﻋﻠﻴﻬﺎ سياسات (الكسب إلى الكسب).

كما أن استبدال ضرائب الدخل بضرائب البيئة يقدم آلية تمكن من اﻻنتقال من الضراﺌب ﻋﻠﻰ الشركات و اﻷﻓراد إلى الضرائب ﻋﻠﻰ الخدﻤﺎت البيئية، ﻓﻤن ناحية تمكن من تصحيح السوق من خلال إدخال العناصر البيئية، ومن ناحية أخرى، تحد من القيام باﻷنشطة البيئية ﻏﻴر المرﻏوبة وتحد من استهلاك المنتجات والخدﻤﺎت ذات التأثير السلبي ﻋﻠﻰ البيئة مقارنة بالبدائل اﻷخرى.

**5- اﻷدوات التي تتناول رﻓﻊ الوﻋﻲ:**

إن أنشطة رﻓﻊ الوﻋﻲ بالتنمية المستدامة يجب أن توجه نحو جميع الجهات المستهدﻓﺔ مثل الصناﻋﺔ واﻷﻋﻤﺎل والحكومات المحلية والجمعيات اﻷهلية والسياﺴﻴﻴن...الخ. كما يجب إدراج مفهوم رﻓﻊ الوﻋﻲ ﻓﻲ جميع السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموﻋﺔ متنوﻋﺔ من اﻷدوات مثل:

* اﻷدوات اﻻﻗﺘﺼﺎدﻴﺔ التي تشجع ﻋﻠﻰ استخدام السلع والخدﻤﺎت التي لها تأثير محدود ﻋﻠﻰ البيئة والموارد الطبيعية بدلا ﻤن تلك التي ترتفع تكلفتها البيئية .
* البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموﻋﺎت اﻻستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى اﻻجتماﻋﻲ، مع شرح مفهوم اﻻستهلاك المستدام، والتهدﻴدات التي تواجه اﻹنسان إذا لم يتغير نمط التنمية السائد .
* شهادات وﻋﻼمات التواﻓق البيئي التي تتيح معلومات للمستهلك ﻋﻠﻰ المنتجات أو الخدﻤﺎت ذات اﻷداء البيئي المرتفع.

**ثالثا- البعد الثقافي : اﻋﺘﺒﺎرات التراث والهوية**

**أن المجموﻋﺎت البشرية ترى ﻓﻲ مجموع الممارسات والمعارف والمهارات و الفضاءات الثقاﻓﻴﺔ المرتبطة بها جزء من مكونات تراثها الثقاﻓﻲ.**

**حيث أن التراث اللامادي المتوارث من جيل لآخر يعاد تشكيله من طرف اﻷشخاص والمجموﻋﺎت البشرية وﻓق ما يمليه ﻋﻠﻴﻬم محيطهم وتفاﻋﻠﻬم مع إرثهم التاريخي، كذلك أن هذا التراث يعبر ﻋن نفسه من خلال التقاليد والتعبيرات الشفوية من أساطير و حكايات، وكذا من خلال ﻓﻨون الفرجة و الممارسات اﻻجتماعية من ﻋﺎدات وتقاليد و ممارسات و مهرجانات احتفالية تطغى على ثقافة المدينة المحلية مما يسهم ﻓﻲ استمراريتها.**

إن التأكيد على أهمية الهوية و التراث بالنسبة للمدينة لا يتعارض مع مطالب التغيير و الرغبة في التطور، طالما امتلك الأفراد ثقافة التنمية، التي تركز على إتقان العمل و اﻻستغلال اﻷمثل لكافة الموارد، والبعد ﻋن السطحية.

و هنا لابد من التشديد على أولوية التنمية الثقافية باعتبارها شرطا أساسيا للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية ﻻ يتم اكتسابه إلا من خلال الاهتمام بملكة التفكير الخلاق، و اكتساب القدرة على النقد، سيما بين الناشئة التي تمثل أساس البناء الحضاري ﻓﻲ أي مجتمع.

رابعا- البعد اﻹيكولوجي للاستدامة: التوظيف الأمثل للموارد

**رغم أن اﻻﻗﺘرابات اﻻاقتصادية للتنمية ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي على حساب الاستدامة، فإن محدودية الفضاء والموارد اﻝطﺒﻴﻌﻴﺔ ﻓﻀﻼ ﻋن القدرة المحدودة للغلاف الجوي ﻻستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تترافق مع النمو الاقتصادي المطرد تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار** الاستدامة القوية **(المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب ﻏﻴر متجدد، و من ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إﻻ إذا تم إﻋﺎدة التفكير ﻓﻲ موقفنا تجاﻩ الطبيعة ﻓﻀﻼ ﻋن ﻓﻜرتنا ﻋن التقدم الاقتصادي و التنمية.**

**تؤكد وجهة النظر المعروفة بـ الإيكولوجيا العميقة (deep ecology) أو المذهب الإيكولوجي ecologism ، أو المتمركزة حول البيئة "ecocentric"، بأنه لا بد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من التدهور البيئي. و تبعا لذلك فإن هذه المقاربة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء، بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا .**

**وﻗد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغيير بنائي و ثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال و الساسة و أولئك الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. و مثل هذا التوجه حركة رفض ضد سياسات و ممارسات الشركات و الحكومات، و المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.**

**و تبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاتجاه وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس و الطبيعة، حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية لبس من أجل خير و سعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر ، و لكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، لا يجوز انتهاكها مثلما أن هناك حقوقا إنسانية لا يمكن التنازل عنها مهما كانت المبررات.**

**و المشكلة بالنسبة لهؤلاء الذين يعرفون "بالمتمركزين حول البيئة" ، أن تلك الحقوق الحيوية ليست محترمة في الوقت الحاضر، بل إنها عرضة للانتهاك المستمرأ و لذا دعا البعض مثلا إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر ؛ و التي تعتبر الإنسانية ذاتها مصدر كل القيم، و تنظر للطبيعة حصرا على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني. و تبعا لذلك فإن التمركز حول البشر قد استبدل بالتمركز حول " المساواة البيئية الحيوية"؛ التي تعني مساواة بين الكائنات الحية، و التي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية.**